مصر تساند الرئاسة الكونغولية للاتحاد الأفريقي

وسط ترقب لنتائج مبادرتها بشأن استئناف مفاوضات «سد النهضة» الإثيوبي، تلقت الرئاسة الكونغولية للاتحاد الأفريقي، دعماً مصرياً، ، وقال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، إن بلاده مستمرة في «مساندة الجانب الكونغولي للاضطلاع بالمسؤولية الهامة لقيادة العمل الأفريقي المشترك خلال العام الحالي». وتلقى السيسي، رسالة خطية من الرئيس الكونغولي تشيسيكيدي الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، وذلك خلال استقباله السفير جان ليون نجاندو، المبعوث الخاص لرئيس الكونغو الديمقراطية والمندوب الكونغولي الدائم لدى الاتحاد الأفريقي، في القاهرة ، بحضور سامح شكري وزير الخارجية المصري. ووفق بيان رئاسي مصري، فإن الرسالة تضمنت «الإعراب عن التقدير العميق للدعم والمساندة الحثيثة التي تقدمها مصر للكونغو الديمقراطية في إطار رئاستها الحالية للاتحاد الأفريقي، استناداً إلى الخبرة المصرية العريضة في إطار العمل المتعدد الأطراف على مستوى القارة، فضلاً عن الإشادة بتميز علاقات الصداقة والروابط الأخوية التي تجمع بين البلدين، مع الإعراب عن التطلع لمواصلة تدعيم تلك العلاقات على جميع الأصعدة. وأشاد السيسي بجهود الكونغو في إطار رئاسته الحالية للاتحاد الأفريقي.

30 ألف مقاتل سيعملون تحت قيادة واحدة

7 فصائل مدعومة من تركيا شمال سورية تندمج في تكتل جديد

أعلنت 7 فصائل في «الجيش الوطني السوري» المدعوم من تركيا، شمال سوريا، اندماجاً جديداً، ضمن تكتل عسكري جديد، تحت اسم «حركة ثائرون» تضم الحركة 30 ألف مقاتل، لـ«إنهاء الحالة الفصائلية، وضبط الأمن ودعم الاستقرار في المناطق المعارضة، وتعزيز دور المؤسسات الأمنية والعسكرية»، حسب بيان.

وقال محمد الحاج عضو التشكيل الجديد «حركة ثائرون»، إن «فصائل فرقة السلطان مراد وفيلق الشام قطاع الشمال ولواء الشمال والفرقة التاسعة واللواء 112 وفرقة المنتصر بالله وثوار الشام»، توصلت أول من ، لاتفاق أفضى إلى اندماج كامل هذه الفصائل، ضمن تكتل عسكري جديد تحت اسم «حركة ثائرون»، تحت راية الجيش الوطني السوري وغرفة القيادة الموحدة «عزم»، ويصل عدد عناصرها إلى حوالي 30 ألف عنصر. وأضاف، «إن الهدف من دمج فصائل المعارضة السورية المسلحة ضمن مكونات الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا، يأتي في إطار إنهاء الحالة الفصائلية، وتوحيد جهودها تحت قيادة واحدة ومؤسسة عسكرية منظمة، إضافة إلى ضبط الأمن والاستقرار في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وتعزيز دور المؤسسات القضائية والعسكرية ودعم الحكومة السورية المؤقتة العاملة في الشمال السوري ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة النفوذ التركي وقوى الجيش الوطني السوري».

وأوضح الرائد يوسف حمود، المتحدث الرسمي باسم غرفة عمليات «عزم»، أن «حركة ثائرون»، تشكيل عسكري جديد و«يضم 7 فصائل من الجيش الوطني ستعمل تحت مظلة غرفة القيادة الموحدة، عزم التي تضم عددا من الفصائل سابقاً وأبرزها فرقة السلطان مراد والجبهة الشامية، وهي حالة اندماج كامل تلغى فيها مسميات الفصائل المشكلة لها وسيتم العمل بنظام قيادة مركزية موحدة لجميع الفصائل المندمجة ضمن برنامج عسكري موحد، وفق نظام داخلي تم وضعه خلال سلسلة من الاجتماعات من شأنه ضبط الهيكلية العسكرية والحالة التنظيمية لمكونات الحركة».

وأضاف، أنه سيتم العمل على المستوى الأمني والعسكري وإخضاع عناصر التشكيل لدورات إعادة تأهيل على التعامل مع مختلف العمليات العسكرية والأمنية والتعامل مع المارة على الحواجز، ومتابعة العمل على تحقيق أهداف الثورة السورية والتمسك بها وبناء الدولة السورية الموحدة التي تضمن الحرية والعدالة والكرامة لجميع أبنائها مع التأكيد على احترام المبادئ والأعراف الدولية لحقوق الإنسان.

وسيطرت فصائل «الجيش الوطني السوري» المدعومة من تركيا، في 18 من مارس 2018، على كامل مدينة عفرين ومحيطها، عقب معارك عنيفة مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، أفضت إلى انسحابها من تلك المناطق وبسط نفوذ فصائل الجيش الوطني السوري والقوات التركية على مدينة عفرين والمناطق التابعة لها بريف حلب الشمالي، شمال سوريا.

في سياق آخر، شهدت محافظة إدلب والمناطق المحاذية لها في أرياف حماة وحلب خلال الساعات الماضية قصفاً مدفعياً وصاروخياً مكثفاً من قبل قوات النظام والميليشيات الإيرانية، وذلك عقب أيام من عقد قمة موسكو بين الرئيسين التركي رجب طيب إردوغان ونظيره الروسي فلاديمير بوتين حول إدلب.

وقال أبو براء وهو قيادي في فصائل المعارضة السورية المسلحة، إن قوات النظام والميليشيات الإيرانية جددت قصفها المدفعي والصاروخي على منطقة خفض التصعيد خلال ين الماضيين، استهدفت خلال ذلك قرى كنصفرة والبارة وبينين ودير سنبل بجبل الزاوية جنوب إدلب، تزامن مع قصف مماثل على منطقة السرماينة في أقصى الريف الشمالي الغربي في محافظة حماة، ما أسفر عن إصابة 3 مدنيين بجروح خطيرة، ما دفع بفصائل المعارضة إلى قصف عدد من المواقع العسكرية لقوات النظام في جورين بريف حماة والفوج 46 بريف حلب الغربي ومواقع أخرى بريف إدلب، براجمات الصواريخ والمدفعية الثقيلة وقذائف الهاون، رداً على قصف الأخيرة لمنطقة خفض التصعيد.

وأضاف، أن استئناف النظام وروسيا قصفها للمناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، عقب قمة موسكو، الأربعاء الماضي، بين الرئيسين التركي رجب طيب إردوغان ونظيره الروسي فلاديمير بوتين حول إدلب، قوبل بإعلان فصائل المعارضة حالة الاستنفار القصوى، تزامناً مع رفع القواعد والنقاط العسكرية التركية جاهزيتها (عسكرياً) على محاور ريف إدلب الجنوبي والشرقي، ومحاور ريف حلب الغربي، مع وصول تعزيزات عسكرية تضم مقاتلين وآليات بينها عربات مصفحة ودبابات وقواعد صواريخ مضادة للدروع، فيما شهدت أيضاً مواقع عسكرية تابعة لقوات النظام والميليشيات الإيرانية في كفرنبل وحزارين وسراقب في جنوب وشرقي إدلب ومنطقة بسرطون ومحيطها غربي حلب، وصول تعزيزات عسكرية تضم مقاتلين وآليات عسكرية، وتعزيزات عسكرية مماثلة إلى معسكر جورين بريف حماة الغربي، شمال غربي سوريا.

فصائل مقاتلة في سورية

اللجان النيابية تتفرغ للنظر في التعديلات المقترحة

لبنان: قانون الانتخاب الحالي يبقى نافذاً والاغتراب سيقترع «حتماً»

استغرب مصدر نيابي لبناني بارز ما أخذ يشيعه فريق سياسي معين، في إشارة مباشرة إلى «التيار الوطني الحر»، من أن الهيئة العامة في البرلمان ستدخل تعديلات على قانون الانتخاب الحالي لمنع اللبنانيين المقيمين في بلاد الاغتراب من المشاركة في العملية الانتخابية التي ستجرى في 27 مارس المقبل لانتخاب مجلس نيابي جديد، داعياً إلى الكف عن المزايدات الشعبوية التي لا جدوى منها والتي يراد منها تحريض فريق على آخر في محاولة مكشوفة لكسب ود الناخبين لعله يتمكن من إعادة تعويم نفسه سياسياً بعد تراجع شعبيته في الشارع المسيحي. وكشف المصدر النيابي أن رئيس المجلس النيابي نبيه بري كان اتفق مع وزير الداخلية والبلديات القاضي بسام مولوي على أن تجرى الانتخابات في 27 مارس المقبل، وقال لـ«الشرق الأوسط» بأن الرئيس بري سيدعو اللجان النيابية المشتركة للاجتماع الخميس المقبل على الأرجح للبحث في التعديلات المقترحة على قانون الانتخاب الحالي الذي لا يزال نافذاً ما لم تقرر الهيئة العامة في البرلمان استبدال قانون آخر به. ولفت إلى أن الرئيس بري يصر على إجراء الانتخابات في موعدها المتفق عليه وأنه لا مفر من إنجاز هذا الاستحقاق لتأمين الانتظام في المؤسسات الدستورية لأن المجلس النيابي المنتخب هو من ينتخب رئيس جمهورية جديد خلفاً للحالي الرئيس ميشال عون فور انتهاء ولايته الرئاسية في 31 أكتوبر عام 2022، وقال بأن اللجان النيابية ستعيد النظر في تحديد المهل بعد أن تقرر تقديم موعد الانتخابات على أن يعود القرار النهائي للهيئة العامة في البرلمان.

وأكد المصدر النيابي بأنه يعود للهيئة العامة النظر في تخصيص 6 مقاعد نيابية للمغتربين اللبنانيين المقيمين في بلاد الاغتراب على أن توزع على القارات الست مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، ولفت إلى وجود تباين بين «التيار الوطني» الذي يصر على توزيع هذه المقاعد كأساس للبدء بتطبيقها وبين حزب «القوات اللبنانية» الذي يتمسك باقتراحه بأن ينتخب من هم في بلاد الاغتراب النواب الذين يتشكل منهم البرلمان الحالي أي 128 نائباً استناداً إلى قيودهم في لوائح الشطب في الدوائر الانتخابية مع إفساح المجال أمام تصحيحها في حال وجود أخطاء.

وأكد أن التباين في هذا الخصوص لا يقتصر على الخلاف بين «التيار الوطني» و«القوات» وإنما ينسحب على أطراف أخرى ويعود للبرلمان مجتمعاً القرار النهائي، ما يفتح الباب أمام تعليق العمل بتحديد 6 مقاعد للمغتربين، وهذا ما يدعو لتعديل قانون الانتخاب النافذ حالياً استناداً إل المداولات التي ستجرى في اجتماع اللجان النيابية المشتركة.

وأكد أن الرئيس بري يقف دائماً إلى جانب تطبيق القانون، وقال إن تقديم موعد إجراء الانتخابات من الثامن من مايو 2022 إلى 27 مارس من العام نفسه يعود إلى حلول شهر رمضان في الأسبوع الأول من أبريل، وهذا ما يحول دون القيام بجولات انتخابية، إضافة إلى أنه ستليه أعياد الفطر والفصح المجيد لدى الطوائف المسيحية التي تتبع التقويم الغربي وأيضاً للطوائف المسيحية التي تتبع التقويم الشرقي.

واعتبر المصدر نفسه أن الإصرار على إجراء الانتخابات في موعدها ما هو إلا رسالة إلى المجتمع الدولي الذي ينظر إليها على أنها المدخل لإعادة تكوين السلطة في لبنان وإحداث تغيير فيها، مع أن القرار يعود أولاً وأخيراً إلى الناخب اللبناني وإرادته في التغيير، وقال بأن أمام الحكومة الميقاتية فرصة لتحقيق أبرز ما تعهدت به في بيانها الوزاري لكنها لن تكون مديدة ومفتوحة إلى ما لا نهاية.

وأضاف أن الفرصة الممنوحة للحكومة لإخراج البلد ولو على مراحل من الأزمات المتراكمة التي تحاصره تبقى في حدود أقل من ثلاثة أشهر لأن لبنان سيدخل في النصف الثاني من ديسمبر المقبل في عطلة عيدي الميلاد ورأس السنة التي يليها حكماً الانصراف لخوض الانتخابات النيابية والتحضير لها اقتراعاً وإدارياً من قبل وزارة الداخلية، فيما من المبكر منذ الآن تسليط الأضواء على طبيعة التحالفات الانتخابية التي لن تكون على قياس سابقاتها التي أجريت على أساسها الدورة الانتخابية الأخيرة.

وغمز المصدر النيابي من قناة رئيس الجمهورية برفضه التوقيع على المرسوم الخاص بفتح دورة استثنائية للبرلمان بعد أن وقع عليه الرئيس نجيب ميقاتي وأودعه لدى دوائر القصر الجمهوري للتوقيع عليه من قبل عون الذي لن يبدل موقفه بذريعة أن فتح هذه الدورة التي تستمر حتى تاريخ بدء العقد الثاني للبرلمان في أول ثلاثاء بعد 15 أكتوبر الحالي أي في 19 منه سيؤدي إلى عدم ملاحقة النواب المدعى عليهم في ملف انفجار مرفأ بيروت طوال فترات انعقاده.

وأكد أن تقدير عون ليس في محله لأنه من غير الجائز ملاحقة هؤلاء النواب بعد أن ادعى عليهم المحقق العدلي في انفجار المرفأ القاضي طارق البيطار لمحاكمتهم أمامه، رغم أن الأصول الدستورية والقانونية لا تجيز محاكمتهم إلا أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء. وقال إن عون بامتناعه عن التوقيع على مرسوم فتح دورة استثنائية يكون قد حسم عدة أسابيع من عمر الحكومة التي يفترض بأن توظف لملاقاة الحكومة الميقاتية من قبل البرلمان في منتصف الطريق للتعاون معاً لإنقاذ البلد من الأزمات غير المسبوقة التي ضربته.

وتابع المصدر نفسه أن مجرد الموافقة على فتح دورة استثنائية ستدفع باتجاه دعوة البرلمان للانعقاد بصورة دائمة لإقرار القوانين استكمالاً لتلك التي أقرت في السابق، لأن هناك ضرورة لتمرير رسالة إلى المجتمع الدولي للتأكيد على أن الحكومة ملتزمة بالإصلاحات الإدارية والمالية للعبور بالمبادرة الفرنسية إلى بر الأمان استجابة لاحتياجات اللبنانيين من جهة وإتمام الاستعدادات الحكومية لبدء التفاوض مع صندوق النقد الدولي من جهة ثانية.

انتخابات سابقة في لبنان

الرياض: عقدنا جولة مفاوضات رابعة مع إيران ولا تزال استكشافية

كشفت السعودية، أنها عقدت جولة رابعة من المفاوضات المباشرة مع إيران، في 21 سبتمبر الماضي، ولا تزال في مرحلتها "الاستكشافية".

جاء ذلك بحسب ما أعلنه وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، خلال مؤتمر صحفي في الرياض مع الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، وفق قناة "العربية" السعودية.

وهذه الجولة من المفاوضات هي الأولى منذ أن تسلم الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي منصبه في أغسطس الماضي.

وقال "بن فرحان": "بالنسبة للمفاوضات مع الجانب الإيراني، فالجولة الرابعة تمت بالفعل في 21 سبتمبر.

ولم يحدد مكان انعقاد هذه الجولة، لكن العراق استضاف جولات المفاوضات السابقة بين جارتيه. وأضاف: "لا تزال هذه المحادثات في مرحلتها الاستكشافية".

وتابع: "نأمل أن تضع أساسا لمعالجة المواضيع العالقة بين الطرفين، وسنسعى ونعمل على تحقيق ذلك"، دون تفاصيل ذلك. ولم يذكر "بن فرحان" تفاصيل بشأن مستوى تمثيل الجانبين ولا ما أسفرت عنه هذه المفاوضات.

وعادة ما تتهم دول غربية وإقليمية، في مقدمتها السعودية، إيران بامتلاك أجندة توسعية في المنطقة، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول عربية، بينها اليمن ولبنان، وهو ما تنفيه طهران وتقول إنها تلتزم بعلاقات حسن الجوار.

وفي كلمة له عبر اتصال مرئي، خلال اجتماعات الدورة 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة، في 22 سبتمبر، قال العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبد العزيز، إن إيران "دولة جارة، ونأمل أن تؤدي محادثاتنا الأولية معها إلى نتائج ملموسة لبناء الثقة".

وقال السفير الإيراني لدى بغداد، إيرج مسجدي، نهاية أغسطس الماضي: "عقدنا ثلاث جولات مباحثات مع السعودية في بغداد، بفضل تعاون الحكومة العراقية، وستُجرى الجولة الرابعة بعد تشكيل الحكومة الإيرانية الجديدة".

وفي مايو الماضي، أعلن الرئيس العراقي برهم صالح، أن بلاده استضافت أكثر من جولة حوار بين السعودية وإيران.

وكانت هذه هي أول مرة يتم الكشف فيها رسميا عن إجراء مباحثات رسمية مباشرة بين البلدين منذ قطع العلاقات بينهما عام 2016، إثر اعتداء محتجين على السفارة والقنصلية السعوديتين في إيران؛ تنديدا بإعدام الرياض رجل الدين الشيعي، "نمر النمر"؛ بتهمة الإرهاب.

«حرب الحقائب» تشتعل مع اقتراب تشكيل الحكومة التونسية

تنتظر الساحة السياسية التونسية الإعلان عن أعضاء الحكومة الجديدة، التي كُلفت بتشكيلها الجامعية نجلاء بودن، ومنذ اعتراف الرئيس قيس سعيد بإضاعة الكثير من الوقت، ودعوته رئيسة الحكومة المكلفة باقتراح أعضاء الحكومة خلال أيام قليلة، والعمل بسرعة لتجاوز هذه المرحلة، ساد الاعتقاد لدى معظم المتابعين للشأن السياسي التونسي بأن تركيبة الحكومة باتت جاهزة، وأن الرئيسة المقترحة ستكتفي بالإعلان عنها بسرعة.

لكن ما تسرب من معطيات حتى الآن يوحي بغير ذلك. وقد انتقد عدد من الناشطين السياسيين ما يدور حالياً في كواليس تشكيل الحكومة من ممارسات وضغوط مختلفة تمارس على مؤسسة الرئاسة، ورئيسة الحكومة المكلفة للفوز بالحقائب الوزارية خلال فترة التدابير الاستثنائية، التي أعلنها الرئيس منذ 25 من يوليو الماضي.

وانتقد خليل الرقيق، المحلل السياسي التونسي، سلوك بعض السياسيين والأحزاب السياسية، قائلاً إنهم «فعلوا ويفعلون المستحيل من أجل الوصول إلى رئيسة الحكومة الجديدة، من أجل التموقع ومحاولة اغتنام الفرصة، والحصول على إحدى الحقائب الوزارية»، على حد تعبيره. وأضاف الرقيق، في تصريح إعلامي، أن الكثير من السياسيين والأحزاب السياسية «لم يفهموا بعد أن عهد المحاصصات الحزبية ولّى وانتهى، وأن عقلية اغتنام المناصب، واعتماد مبدأ الغنيمة للحصول على مواقع في السلطة، ذهب ولم يعد»، على حد قوله.

في سياق ذلك، اعتبر عبد اللطيف المكي، وزير الصحة السابق والقيادي المستقيل من حركة النهضة، أن «أي حكومة تعين بخلاف إجراءات دستور 2014 تعد غير شرعية وقراراتها باطلة»، مبرزاً أن «من يشارك فيها يُعد مشاركاً في الانقلاب»، على حد تعبيره.

وكان الرئيس سعيد قد عقد، الخميس الماضي، أول اجتماع مع رئيسة الحكومة، بعد يوم واحد من الإعلان عن تكليفها، وقال إن اختيار أعضاء الحكومة سيكون «بناء على الوطنية والقدرة على العمل والإنجاز»، مؤكداً «عدم القبول بأي تدخل في الاختيارات، وكل من يحاول التدخل وفرض اسم ضمن التركيبة الحكومية المقبلة ستفشل محاولاته»، مشدداً على أنه «لا مجال للخضوع لأي ابتزاز أو مساومة في الحق، أو محاولة التسلل لفرض اختيارات معينة داخل الحكومة المنتظرة».

وبخصوص ردود الأفعال حول تعيين رئيسة الحكومة الجديدة، قال نور الدين الطبوبي، رئيس الاتحاد العام التونسي للشغل، إن تعيين نجلاء بودن لرئاسة الحكومة المقبلة «رسالة مهمة للخارج قبل الداخل، ومن الضروري ألا يصبح هذا التعيين محل مزايدات أو نفاق، لأن الأهم الذي ينتظره التونسيون هو الصورة، التي ستترسخ حول رئيسة الحكومة، وما ستتركه من أثر إيجابي».

لكن الطبوبي أوضح أنه «لا يمكن انتظار المستحيل من رئيسة الحكومة الجديدة في ظرف دقيق، وفي ظل تعقيدات كبيرة».

وبخصوص تطورات خلافات نواب البرلمان مع رئاسة الحكومة، أكد برلمانيون أن رئاسة الجمهورية أقدمت على حجب الموقع الإلكتروني للبرلمان، وانتقد عدد من الناشطين السياسيين هذا الإجراء، مؤكدين أنه يذكرهم بممارسات النظام السابق للرئيس زين العابدين بن علي، الذي لم يكن، حسبهم، يتردد في حجب المواقع المعارضة له، أو تلك التي تنتقد سياساته. وقالت مروى الدريدي، المحللة السياسية التونسية، إن حجب الموقع الإلكتروني للبرلمان ولو بصفة مؤقتة «يعد تعدياً على حق التونسيين في النفاذ إلى المواقع الرسمية للدولة، وحقهم في المعلومة التي يوفرها هذا الموقع»، على حد تعبيرها. وكان رئيس البرلمان المجمد قد أكد، أول من ، أن مكتب مجلس البرلمان «يعد في حالة انعقاد دائم.